

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ مهارات بحثية

التكليف السادس

أولاً: المقدمة

تشهد المعاملات الرقمية تطوراً متسارعاً بفضل تقنيات البلوكشين والعقود الذكية، التي أصبحت تمثل أحد أهم تطبيقات الاقتصاد الرقمي، لما توفره من سرعة في تنفيذ الالتزامات، وخفض للتكاليف، والحد من تدخل الوسطاء إلا أن هذا التطور أوجد فراغاً تشريعياً في العديد من الأنظمة القانونية التي لم تضع تنظيمياً خاصاً لهذا النوع من العقود الأمر الذي يثير إشكالات تتعلق بحجيتها، وآلية تنفيذها، وتحديد المسؤولية القانونية عند وقوع الأخطاء أو الأعطال التقنية.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه المذكرة إلى تقديم تصور تشريعي يستند إلى المقارنة الوظيفية الأفقية بين نموذجين قانونيين عالميين، هما: نموذج التنظيم التشريعي المباشر كما هو مطبق في بعض الولايات الأمريكية، وفي مقدمتها ولاية أريزونا، ونموذج الاعتماد على قواعد القانون الخاص التقليدي المرن كما هو معمول به في إنجلترا وويلز وفق مبادئ القانون العام (English Common Law)، وذلك للوصول إلى الحل التشريعي الأكثر ملاءمة للبيئة القانونية والاجتماعية المحلية.

ثانياً: المقارنة الوظيفية بين النموذجين

١. النموذج الأول: التنظيم التشريعي المباشر (ولاية أريزونا)

يقوم هذا النموذج على إصدار تشريع خاص ينظم العقود الذكية وتقنية البلوكشين بصورة صريحة، بحيث يعترف بالمحررات والسجلات الإلكترونية القائمة على البلوكشين، ويقرر الحجية القانونية للعقود الذكية، ويحدد الآثار القانونية المترتبة عليها.

الوظيفة القانونية للنموذج:

إزالة الغموض التشريعي بشأن الطبيعة القانونية للعقود الذكية.
منح المستثمرين والمتعاملين يقيناً قانونياً يعزز الثقة في البيئة الاستثمارية.
توفير أساس قانوني واضح للمحاكم عند الفصل في المنازعات.
تشجيع الابتكار من خلال الاعتراف التشريعي بالتقنيات الحديثة.

نقاط القوة:

وضوح النصوص القانونية.
ارتفاع مستوى اليقين والاستقرار القانوني.
جذب الاستثمارات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.
تقليل تضارب الاجتهادات القضائية.

نقاط القصور:

احتمال جمود النصوص التشريعية أمام التطور التقني السريع.
الحاجة إلى تعديلات تشريعية متكررة لمواكبة الابتكار.
احتمال تقييد بعض التطبيقات المستقبلية غير المتوقعة

النموذج الثاني: الاعتماد على قواعد القانون الخاص التقليدي (إنجلترا وويلز)
يعتمد هذا النموذج على تطبيق المبادئ العامة للعقود دون إصدار تشريع خاص بالعقود الذكية، إذ يتم تفسير هذه العقود في ضوء قواعد الرضا، والإيجاب والقبول، والالتزام، والتنفيذ، مع تطوير الحلول من خلال القضاء والاجتهاد القانوني.

الوظيفة القانونية للنموذج:

استيعاب العقود الذكية ضمن المنظومة القانونية القائمة.
المحافظة على مرونة النظام القانوني في مواجهة التطور التقني.
تمكين القضاء من تطوير الحلول القانونية تدريجياً وفقاً لظروف كل حالة.

نقاط القوة:

مرونة كبيرة في التفسير.
انخفاض الحاجة إلى تعديل التشريعات بصورة مستمرة.
قدرة القضاء على مواكبة التطورات التقنية.

نقاط القصور:

انخفاض مستوى اليقين القانوني في المراحل الأولى.
اختلاف الأحكام القضائية قبل استقرار المبادئ.
تردد بعض المستثمرين بسبب غياب النصوص التشريعية الصريحة

ثالثاً: الأثر التطويري والتشريعي للمقارنة الوظيفية

تكشف المقارنة الوظيفية أن الهدف لا يتمثل في المفاضلة بين نظامين قانونيين مختلفين فحسب، وإنما في تحديد أي منهما يحقق الوظيفة التشريعية المطلوبة في البيئة المحلية، وهي تحقيق الأمن القانوني، وتشجيع الاستثمار الرقمي، وضمان حماية المتعاملين. ويظهر أن التنظيم التشريعي المباشر يحقق وظيفة توفير اليقين القانوني منذ بداية التطبيق، بينما يحقق نموذج القانون العام وظيفة المرونة والاستجابة السريعة للتطورات التقنية من خلال القضاء.

ومن ثم فإن المقارنة لا تنتهي عند وصف الاختلافات، بل تقود إلى تطوير السياسة التشريعية عبر الاستفادة من المزايا الوظيفية لكل نموذج وصياغة إطار قانوني يجمع بين الوضوح التشريعي والمرونة التطبيقية.

رابعاً: المقترحات التشريعية

استناداً إلى نتائج المقارنة، يقترح أن يتضمن القانون الجديد الأحكام الآتية:
وضع تعريف قانوني واضح للعقد الذكي ولتقنية البلوكشين.
الاعتراف الصريح بالحجية القانونية للعقود الذكية والسجلات الرقمية القائمة على البلوكشين.
تقرير أن تنفيذ العقد بواسطة الشفرة البرمجية لا يؤثر في صحته متى توافرت أركان العقد العامة.
تحديد مسؤولية مطوري البرمجيات أو مشغلي المنصات في حالات الخطأ البرمجي أو الغش أو الإهمال الجسيم.
تنظيم وسائل إثبات المعاملات الرقمية أمام القضاء.
منح المحاكم سلطة تفسير العقود الذكية عند وجود غموض أو تعارض بين الشفرة البرمجية والإرادة الحقيقية للأطراف.
النص على إمكانية الاستفادة من المبادئ العامة في القانون المدني كلما خلا القانون الخاص من حكم صريح، بما يحقق المرونة التشريعية.

في ضوء المقارنة الوظيفية، أوصي باعتماد نموذج التنظيم التشريعي المباشر مع الإبقاء على دور القواعد العامة للقانون الخاص بوصفها قواعد مكملة، بدلاً من الاكتفاء بالاعتماد على القانون التقليدي وحده. ويستند هذا الاختيار إلى عدة اعتبارات؛ أهمها أن البيئة القانونية والاجتماعية المحلية ما زالت في مرحلة بناء الثقة بالمعاملات الرقمية، الأمر الذي يجعل وجود نصوص تشريعية واضحة أكثر قدرة على تحقيق الأمن القانوني، وتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وتقليل التباين في التفسير القضائي. وفي المقابل، فإن الإحالة إلى المبادئ العامة للقانون المدني عند غياب النصوص الخاصة توفر المرونة اللازمة لاستيعاب التطورات التقنية المستقبلية دون الحاجة إلى تعديل تشريعي مستمر. وبذلك يحقق هذا النموذج التوازن بين اليقين القانوني الذي يوفره التشريع الخاص، والمرونة التي تتميز بها قواعد القانون الخاص، وهو ما يجعله الخيار الأكثر ملاءمة لتطوير المنظومة التشريعية الوطنية وتنظيم العقود الذكية بصورة فعالة ومستدامة.

إذا كان أستاذ المقرر يشترط توثيقاً أكاديمياً (APA أو OSCOLA أو Bluebook)، فيمكنني أيضاً إضافة الهوامش والمراجع القانونية بما يناسب النظام المطلوب